

ملخص موجز عن

التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018

أ. ثريا محمد حسين

مدرس مساعد - مركز العلاقات الاقتصادية
الدولية - معهد التخطيط القومي - القاهرة
th.abdm3783@yahoo.com

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد للدول العربية لعام 2018 تحليلاً لتطور الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية خلال عام 2017، حيث يبدأ التقرير بعرض مختصر لأهم التطورات الاقتصادية على الساحة العالمية ثم ينتقل بعد ذلك لتحليل الأوضاع الاقتصادية في الدول العربية ليتطرق إلى تحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية بشكل عام ثم التطورات على مستوى القطاعات والمحاور الاقتصادية المختلفة. كما يتناول التقرير لهذه العام موضوع «أفاق التوليد الكهربائي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في الدول العربية» كمحوراً للتقرير هذه العام وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعون الانمائى العربى والدولى. وفى إطار الإهتمام بالتعاون الاقتصادى العربى المشترك يتناول تقرير هذه العام قضية «التعاون العربى فى مجال إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء» كما يختتم التقرير بفصل يستعرض تطور أوضاع الاقتصاد الفلسطينى .

أولاً: تطور أداء الاقتصادات العربية

• التطورات الاقتصادية

أشار التقرير إلى أن الأداء الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2017 تأثر بأربعة عوامل أساسية تمثلت فى تعافى الاقتصاد العالمى، التطورات المتعلقة بأسواق النفط العالمية وسعى العديد من الدول العربية لتبني سياسات إصلاحية تستهدف تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية وتداعيات هذه السياسات على الانفاق العام هذا بالإضافة إلى الظروف الداخلية التى تمر بها بعض البلدان العربية وتداعياتها . وفى ظل هذه العوامل والمتغيرات تمكنت الدول العربية من تحقيق معدل نمو إجمالى بالأسعار الثابتة يبلغ حوالى 1% فى عام 2017، ليبلغ معدل النمو حوالى 0.7% فى مجموعة الدول الرئيسية المصدرة للنفط مقابل 3.1% فى مجموعة الدول العربية الأخرى. كما إرتفع الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الجارية للدول العربية كمجموعة فى عام 2017 بنسبة 3.8% بعد عامين من الإنكماش.

• التطورات الاقتصادية على مستوى القطاعات

← الزراعة: إنكمش الناتج الزراعي للدول العربية في عام 2017 بحوالي 2.8 % مقارنة بعام 2016 حيث بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية حوالي 138.3 مليار دولار في عام 2017 وهو ما أدى إلى إنخفاض مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية من 6 % في عام 2016 إلى 5.6 % في 2017. ويعود سبب تراجع الناتج الزراعي للدول العربية مقوماً بالدولار إلى تراجع الشدائد لأسعار صرف العملات الوطنية للعديد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر واليمن وتونس هذا بالإضافة إلى عوامل هيكلية أخرى تتعلق بالهجرة من الريف للمدن وزيادة نمو قطاع الخدمات والصناعة على حساب القطاع الزراعي.

كما أشار التقرير إلى أهم معوقات التنمية الزراعية في الدول العربية ومن أهمها محدودية الموارد الأرضية والمائية في الدول العربية هذا بالإضافة إلى إنخفاض العمالة في القطاع الزراعي لتمثل حوالي 18.3 % من إجمالي القوة العاملة في الدول العربية لتشهد إنخفاضاً بحوالي 2.3 % في عام 2017 مقارنة بعام 2016 وفي ظل هذا الوضع للقطاع الزراعي في الدول العربية أشار التقرير إلى أن بلغت فجوة الغذاء في الدول العربية حوالي 33 مليار دولار في 2016 وذلك في ظل إنخفاض نسب الاكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها الحبوب بنسبة 38 %، والقمح بنسبة 34 % والزيوت بنسبة 32 %، والشعير بنسبة 28 %.

← الصناعة : تمكن قطاع الصناعة في الدول العربية من المحافظة على دوره الجوهري في الاقتصاد العربي وذلك بفضل إرتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية نتيجة للتحسن الملحوظ في أسعار النفط العالمية ، فقد حقق الناتج الصناعي في الدول العربية نمواً إيجابياً في عام 2017 بلغ حوالي 17 % ليرتفع الناتج الصناعي العربي من 691.6 مليار دولار في 2016 إلى 787.8 مليار دولار في 2017. كما بلغت نسبة مساهمة الانتاج الصناعي العربي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 31.9 % في 2017 وكانت المساهمة الأكبر للصناعات الاستخراجية بحوالي 21.7 % و 10.2 % للصناعات التحويلية . كما ساهم قطاع الصناعة العربي في توفير فرص عمل لحوالي 17.7 % من القوة العاملة العربية في 2017، وأشار التقرير إلى الدور المحوري للقطاع الصناعي في الدول العربية في دفع جهود التنمية والتجارة الخارجية وزيادة الدخل القومي ، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي في عام 2017 حوالي 2,081 دولار مقارنة بـ 1,710 دولار عام 2016.

← النفط والطاقة: حققت الدول العربية خلال عام 2017 أربعة إكتشافات نفطية وخمسة إكتشافات غازية ، وكان نصيب الدول العربية من تقديرات الإحتياطي العالمي المؤكد للنفط حوالي 49 % و 27.8 % من إحتياطيات الغاز الطبيعي العالمية . كما إستحوذت الدول العربية على حوالي 30.5 % من إجمالي الانتاج العالمي للنفط الخام وشكلت حصتها من الغاز الطبيعي المسوق نحو 15.8 % من إجمالي العالمي . وتطرق التقرير لإستهلاك الطاقة في الدول العربية والذي إرتفع

فى عام 2017 بنحو 281 ألف برميل ليصل إلى 14.9 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، ويظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهم الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة لتشكّل حصتهما معاً 98.5% من إجمالي مصادر الطاقة عام 2017.

كما شهدت الدول العربية إرتفاعاً فى أسعار نفوط التصدير الرئيسية فى عام 2017 بنسب تتراوح ما بين 18.4 و 24.2%، الأمر الذى أدى إلى زيادة ملحوظة فى قيمة الصادرات النفطية للدول العربية خلال نفس العام.

التجارة الخارجية : بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية فى عام 2017 ما قيمته 1,764 مليار دولار مقارنة بـ 1,580 مليار دولار فى 2016 محققة نسبة إرتفاع حوالى 11,6% وذلك بما يعكس إرتفاع نسبة الصادرات السلعية العربية الإجمالية بحوالى 21,6% عما كانت عليه فى 2016. أما الواردات السلعية العربية الإجمالية فقد شهدت إرتفاعاً طفيفاً فى 2017 بلغت نسبته حوالى 1.7% مقارنة بـ 2016 لتصل قيمتها إلى 808.1 مليار دولار. وفيما يتعلق بإتجاهات التجارة العربية خلال عام 2017 فقد أظهرت البيانات زيادة صادرات الدول العربية للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبى وأسياً أما عن الواردات فقد إنخفضت واردات الدول العربية من الولايات المتحدة فى مقابل زيادة الواردات من الدول العربية وأسياً. كما أشار التقرير إلى تحسن أداء التجارة العربية البينية فى ظل إرتفاع أسعار النفط العالمية خلال عام 2017 على الرغم من إستمرار تأثير التجارة البينية للدول العربية بالظروف الداخلية التى تشهدها بعض الدول، حيث بلغت حصة التجارة البينية النفطية حوالى 4.7% من متوسط قيمة التجارة البينية فى 2017 وفيما يتعلق بالتجارة البينية الغير نفطية إستحوذت السلع الصناعية على النصيب الأكبر ثم السلع الزراعية. وفيما يخص تجارة الخدمات فقد تراجع العجز فى صافى ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 كمحصلة أساسية لزيادة المتحصلات من الخدمات وتراجع المدفوعات الخدمية. وفى عام 2017 شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إستكمال المفاوضات حول مختلف الجوانب سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة إلى متابعة مدى إمكانية الانتقال نحو إقامة الإتحاد الجمركى العربى .

• التطورات المالية

تأثرت الأوضاع المالية فى الدول العربية بعدة عوامل خلال عام 2017، من أهمها التطورات التى شهدتها أسعار النفط العالمية والتى شهدت أرتفاعاً بعدد سنوات متتالية من الإتجاه التنازلى الأمر الذى إنعكس إيجاباً على حصيلة الإيرادات المالية فى الدول العربية المصدرة للنفط بالدرجة الأولى. كما كان للتعاضد الاقتصادى الذى شهدته الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات الضريبية التى تبنتها هذه الدول أثراً إيجابياً فى زيادة الحصيلة الضريبية فى هذه الدول، حيث تبنت العديد من الدول العربية

برامج إصلاح اقتصادية تهدف بشكل أساسي إلى ترشيد الإنفاق الجاري وتعزيز الإنفاق الرأسمالي وذلك من أجل تصحيح أوضاع الموازنات العامة في هذه الدول وزيادة القدرة على تحقيق الاستدامة المالية.

وترتب على ما تقدم تحسناً في الوضع المالي الكلي للدول العربية، حيث تراجع عجز الموازنة العامة المجمعة للدول العربية ليصل إلى حوالي 151.4 مليار دولار في عام 2017 ليمثل حوالي ما نسبته 6.1% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مقارنة بـ 247.8 مليار دولار في 2016 وبما يمثل 10.4% من الناتج المحلي الإجمالي. كما شهدت نسبة الدين العام (الداخلي والخارجي) للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2017 لتصل إلى 116.5% في 2017 مقارنة بـ 99.8% في 2016.

• التطورات النقدية والمصرفية وأسواق المال العربية

شهدت الأوضاع النقدية في الدول العربية تأثراً بالضغوطات الناتجة عن تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية وأوضاع الموازنات العامة التي أدت إلى تنامي إحتياجات التمويل المحلي في ضوء ارتفاع العجزات في الموازنات العامة في عدد من هذه الدول. الأمر الذي دفع المصارف المركزية العربية في الدول العربية المستوردة للنفط إلى ضرورة تعزيز مرونة أسعار الصرف بما يعكس حرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على إمتصاص الصدمات الخارجية، وذلك في ظل نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعض الدول في تعزيز وضعية استقرار الاقتصاد الكلي. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي فقد تباين أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2017 بالمقارنة بالعام الماضي، فقد سجلت المصارف العربية تحسناً في إجمالي الودائع، والقواعد الرأسمالية بينما شهد إجمالي الأصول والقروض والتسهيلات المقومة بالدولار إنكماشاً على مستوى الدول العربية كمجموعة بما يعكس التغيرات في أسعار الصرف في بعض الدول العربية وقد حافظت المصارف العربية على معدلات كفاية رأس المال مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات بازل والبالغة 10.5%.

أما على صعيد أسواق المال العربية، فقد جاء أداء أسواق المال العربية إيجابياً بشكل عام خلال عام 2017 مقارنة بعام 2016، فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المنضمة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 25.6 مليار دولار. بينما شهدت أحجام التداول بالبورصات العربية تراجعاً للسنة الثالثة على التوالي لتسجل تراجعاً بنسبة تجاوزت 20%. كما شهدت إستثمارات الأجانب في البورصات العربية تراجعاً لتحقيق صافي تدفق سالب مقارنة بصافي تدفق موجب العام الماضي. كما شهد عام 2017 مواصلة جهود السلطات الرقابية والإشرافية لتطوير وتحسين بيئة ومناخ الاستثمار بشكل عام وما يتطلبه من الالتزام بالضوابط والمعايير الدولية لأداء القطاع المصرفي والغير مصرفي في الدول العربية.

• تطورات أسعار الصرف وموازين المدفوعات والدين الخارجى.

شهدت موازين مدفوعات الدول العربية تحسناً ملحوظاً فى 2017 وذلك نتيجة للتحسن النسبى الذى شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام مما نتج عنه زيادة الفائض فى الميزان التجارى لتلك الدول ليبلغ حوالى 174.1 مليار دولار هذا بالإضافة إلى إنخفاض العجز فى ميزان الخدمات والدخل وصافى التحويلات وقد نتج عن تلك التطورات إنخفاض العجز الكلى لموازين مدفوعات الدول العربية كمجموعة البالغ 137.5 مليار دولار عام 2016 إلى 58 مليار دولار عام 2017.

وعلى صعيد مؤشرات الدين الخارجى للدول العربية المقترضة كمجموعة فقد إرتفعت نسبة الدين الخارجى إلى الناتج المحلى الإجمالى فى عام 2017 لتصل إلى 31 % مقارنة ب 26.7 % فى 2016، وجاء ذلك نتيجة لزيادة نمو الدين الخارجى مقارنة بنمو الناتج المحلى الإجمالى. كما إرتفع مؤشر خدمة الدين الخارجى إلى الصادرات من السلع والخدمات فى الدول العربية ليصل إلى 13.7 % فى 2017 مقارنة ب 9.6 % فى 2016.

وفىما يتعلق بأسعار صرف العملات العربية، فقد عكست أسعار صرف العملات العربية المثبته مقابل الدولار التطورات التى شهدتها العملات الرئيسية فى أسواق الصرف الدولية خلال عام 2017، بينما على الجانب الآخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التى تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف على ضوء الضغوطات التى شهدتها التوازنات الداخلية والخارجية لهذه البلدان هذا فضلاً عن السياسات النقدية المتبعة لزيادة مرونة أسعار الصرف.

• التطورات الاجتماعية

رغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية فى المنطقة، فإن غالبية الدول العربية لا تزال تواجه تحديات على صعيد الحاجة إلى رفع مستويات جودة التعليم. كما تواجه الدول العربية تحديات متعلقة بإرتفاع نسبة البطالة بشكل عام وإرتفاع معدل البطالة بين الشباب والمتعلمين بشكل خاص مما يؤكد الحاجة إلى خلق المزيد من فرص العمل الملائمة للشباب والعمل على زيادة نسبة مساهمة الإناث فى سوق العمل.

فىما يتعلق بأوضاع الفقر فى الدول العربية، فتشير البيانات المتوفرة إلى أن أكثر من ثلث السكان فىما لا يقل عن ست دول عربية يعيشون تحت خط الفقر. لقد حققت معظم الدول العربية التى تتوافر عنها بيانات بدرجات متفاوتة خفض فى نسب الفقر منذ بداية الألفية الثالثة بدلالة مؤشر نسبة من يعيشون تحت خط الفقر. ويفيد تقرير حديث بأن حوالى 41 % من سكان الدول العربية يقعون تحت خط الفقر متعدد الأبعاد بينما يعيش حوالى 13 % من سكان الدول العربية فى فقر مدقع.

وتظهر هذه الأوضاع الاجتماعية في الدول العربية من خلال دليل التنمية البشرية للدول العربية والذي بلغ حوالى 0.687 خلال عام 2016 التقدم الذى أحرزته الدول العربية فى مجال التنمية البشرية وهو ما يضعها فى مصاف الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة .

ثانياً: قضايا محورية تناولها التقرير

(أفاق التوليد الكهربائى باستخدام مصادر الطاقات المتجددة فى الدول العربية)
تعتبر الطاقة محوراً رئيسياً لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والتقدم فى أى مجتمع، وقد أولت الدول العربية إهتماماً كبيراً بقطاع الكهرباء وتمكنت بالفعل من تحقيق إنجازات ملموسة فى هذا القطاع خلال الفترة السابقة بحيث إرتفعت كمية الطاقة الكهربائية المولدة بحوالى الضعف خلال الفترة من (2017-2005) كما إرتفع الطلب على الحمل الأقصى بالمقدار ذاته. والجدير بالذكر أن الدول العربية تتمتع بوفرة فى مصادر الطاقة المتجددة خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح علاوة على مصادر الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية. وفى إطار خفض الاستهلاك والاعتماد المستقبلى على النفط والغاز ولأهداف الحفاظ على البيئة وتقليل الانبعاثات من محطات التوليد الحرارية، اتجهت العديد من الدول العربية إلى زيادة الاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة لتوليد الطاقة الكهربائية وقد حققت الإمارات والأردن ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا شوطاً كبيراً فى هذا المجال، وقطعت السعودية وتونس والجزائر بعض التقدم بينما تسعى باقى الدول العربية للتوسع فى استخدام هذه الطاقات المتجددة لتوليد الكهرباء.

العون الإنمائى العربى (التعاون العربى فى مجال إنشاء سوق عربية مشتركة)
واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2017 تقديم المساعدات الإنمائية تلبية لإحتياجات الدول النامية ومن بينها الدول العربية، وذلك من خلال التعاون الثنائى المباشر وعبر مؤسسات مجموعة التنسيق (مؤسسات اقتصادية عربية مثل الصندوق العربى للإئماء الاقتصادى والاجتماعى وغيره من المؤسسات)، حيث قدر إجمالى المساعدات الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة خلال عام 2017 بحوالى 11.9 مليار دولار بتراجع بلغ حوالى 14.4 مليار دولار مقارنة بمبلغ المساعدات فى 2016 وبذلك بلغ نسبة العون الإنمائى العربى إلى الناتج القومى الإجمالى للدول العربية المانحة حوالى 0.9% فى عام 2017. وعلى الجانب الآخر بلغت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق فى شكل قروض ومعونات عام 2017 حوالى 19.7 مليار دولار مقابل 20 مليار دولار فى 2016 كما يشير التوزيع القطاعى للعمليات التمويلية لهذه المؤسسات إلى إستحواذ مشاريع الطاقة بشكل عام على الجزء الأكبر من هذا التمويل بما يمثل حوالى 30.7% من إجمالى المساعدات المقدمة خلال عام 2017.

ويعتبر الربط الكهربائي العربي أحد أهم المشروعات التكاملية العربية والذي يشكل جانباً مضيئاً في مسيرة العمل العربي المشترك . فيمهد الربط الكهربائي العربي لإقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء بين الدول العربية تتم من خلالها عمليات تبادل تجارة الكهرباء بشكل يحقق العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتنمية لمختلف الدول العربية . وفي ظل زيادة الطلب على الكهرباء كرد فعل للنمو السكاني والتوسع في البنية التحتية والصناعية هذا بالإضافة إلى ضعف كفاءة البنية التحتية لقطاع الكهرباء في الدول العربية حيث يصل متوسط الفقد في الطاقة الكهربائية على مستوى الإنتاج والنقل والتوزيع إلى حوالي 19 % بينما يبلغ المعدل العالمي 8 % ، لذلك تعد مشاريع الربط الكهربائي من أهم المشروعات التي من شأنها أن تعزز مواجهة الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية المصاحبة لخطط التنمية الاقتصادية العربية .

وأوضحت نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع الربط الكهربائي العربي الشامل النتائج الإيجابية من ناحية الزيادة المتوقعة في كمية الطاقة المتبادلة بين الدول العربية وكذلك الوفر المقدر في تكاليف التوليد في الدول العربية حتى عام 2030 حيث قدرت القيمة الحالية للوفورات بأسعار عام 2014 بحوالي 35 مليار دولار بالإضافة إلى وفر إضافي يقدر بحوالي 11 مليار دولار نتيجة لخفض انبعاثات الغازات الضارة بالبيئة .

تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الإحتلال

استمر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2017 في التراجع ولا تزال معاناته تتزايد في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي ، وارتفاع معدلات البطالة والإغلاق المتكرر للمعابر التجارية وبطء عملية إعمار ما خلفته الحروب ، على ضوء ما سبق ، إنخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو 3.1 % في عام 2017 مقارنة مع 4.5 % عام 2016 .

ويشكل الإحتلال العائق الأساسي لجميع جهود السلطات الوطنية لتحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الفلسطيني فلا تزال سلطات الإحتلال تتحكم في أغلب مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني ، وبالتالي فلا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ظل وجوده وتحكمه في المعابر والحدود الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التواصل مع العالم الخارجى والاستفادة من المعاملات التفضيلية التي تتيحها العديد من الأسواق العالمية للاقتصاد الفلسطيني حتى تحول الاقتصاد الفلسطيني ليعتمد بشكل أساسي على الاستيراد حيث تزايدت فجوة الموارد نتيجة نمو الواردات بمعدل أكبر من الصادرات لتبلغ حوالى 5.4 مليار دولار في عام 2017 كما إرتفع عجز الموازنة العامة للدولة لتبلغ نحو 257 مليون دولار وهذا ما إنعكس بالضرورة على حجم الدين العام ليبلغ عام 2017 نحو 2.5 مليار دولار ، كما بلغ معدل البطالة في فلسطين عام 2017 نحو 27.4 % .

الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

• جمعية علمية تأسست عام 1987م. وأشهرت بجمهورية مصر العربية عام 1988م. وهى مؤسسة علمية أهلية (غير حكومية). لا تسعى إلى تحقيق الربح لها أو لأعضائها. وغايتها تنمية الفكر الاقتصادي فى الوطن العربى. وتضم الجمعية نخبة من الباحثين العرب داخل الوطن العربى وخارجه الذين ينشغلون بالبحث العلمى فى مجالات الاقتصاد المختلفة وفى مجالات إتخاذ القرار والتطبيق.

• وتؤمن الجمعية بالبحث بحرية علمية كاملة تمكن من التجديد والإبداع. وتحترم التعددية العقائدية والفكرية والمنهجية، وتلتزم بالجودة العلمية وحدها. والجمعية مستقلة مالياً، فهى تعتمد أولاً على اشتراكات أعضائها، ثم الهبات غير المشروطة. وعلى ما تجريه الجمعية من بحوث، وما تصدره من كتب ودوريات .

• وتقوم الجمعية بإجراء وتشجيع البحوث الاقتصادية النظرية والتطبيقية، ومتابعة قضايا الاقتصاد العالمى، والنشاط التوثيقى للبيانات والمعلومات والمعارف الاقتصادية، وتقديم الرأى والمشورة فى المجالات الاقتصادية بلا ربح . وتنظم الجمعية المحاضرات والندوات والمؤتمرات العلمية. وتنشر الكتب والأوراق المتصلة بنشاطها. كما تصدر مجلتها العلمية والدورية

«بحوث اقتصادية عربية»

مجلس الإدارة للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

أ.د / منير الحمش	(رئيس مجلس الإدارة)
أ.د / عبد الفتاح العموص	(نائب رئيس مجلس الإدارة)
أ.د / أشرف العربي	(الأمين العام)
أ.د / محمود رضا فتح الله	(أمين الصندوق)
أ.د / ألبرداغر	(عضو اللجنة التنفيذية)
أ.د / سمية أحمد عبد المولى	(عضو مجلس الإدارة)
أ.د / فتح الرحمن صالح	(عضو مجلس الإدارة)
أ.د / محمد عبد الشفيق عيسى	(عضو مجلس الإدارة)

ACp
التصميم والتجهيزات الفنية والطباعة
مطابع الأهرام التجارية بقلوب